إدارة كارتر :

زيادة ميزانية الدفاع على حساب البرامج الاجتماعية

قرر الرئيس كارتر زيادة موازنة الدفاع في السنة القادمة ، الى حوالي ١٢٤ بليون دولار ، وذلك في خطوة بررتها ادارته بالحاجة الى تعزيز معاهدة حلف شمال الاطلسي ، والى تعزيز السلاح والعتاد الاميركي في اوروبا . وقد جاء هذا القرار نتيجة ضغوط مصالح المجمع الصناعي ـ العسكري : وضغوط اليمين المحافظ الذي تعزز ثقله في الكونغرس ، في الوقت الذي اوضح فيه الرئيس كارتر بان برامج اجتماعية ستتحمل نتائج اصرار ادارته على تخفيض النفقات الحكومية .

فقد ذكر مسؤولون في الادارة الاميركية ان الرئيس كارتر قد قرر مبلغ ١٤٣٫٨ بليون دولار للانفاق العسكري في ميزانية الدفاع للسنة القادمة اي بزيادة ٣ بالمائة عن ميزانية السنة السابقة . مع العلم بان ميزانية الدفاع تمثل ٢٥ بالمائة من مجمل انفاق الحكومة الفدرالية ! ـ ورغم ان كارتر كان قد اعلن في الاسبوع الماضي ، انه سيزيد الانفاق الدفاعي للولايات المتحدة بنسبة ثلاثة بالمائة فوق نسبة التضخم ، وذلك لتلبية الالتزامات الاميركية تجاه حلف شمال الاطلسي ، فانه لم يعلن عن الرقم المحدد الذي ينويه ، وسيبقى قراره النهائي بهذا الصدد ، حتى الشهر القادم .

وهذا الرقم مع زيادة نسبة الثلاثة بالمائة التي قررها الرئيس كارتر ، لا يمثل كل ميزانية الدفاع الاميركية ، والتي تتضمن تحويل تنفيذ برامج دفاعية للبنتاغون . مثلا : ستتضمن ميزانية وزارة الدفاع الاميركية للسنة المالية ١٩٨٠ ، ١٫٤ بليون دولار قيمة غواصة من نوع « تريدنت » ، اضافة الى طلبيات اخرى يكون البنتاغون قد تعاقد حولها مع مصانع اسلحة اميركية . ورغم ان بعض كبار العسكريين في البنتاغون ، قد ابدوا خيبتهم من ان زيادة الثلاثة بالمائة لم تشمل كل الميزانية الدفاعية ، الا ان مصادر رسمية في ادارة كارتر ذكرت بان وزير الدفاع هارولد براون ، ومساعديه كانوا راضين عن قرار كارتر .

وقرار الزيادة في ميزانية وزارة الدفاع يفضح مدى انحياز ادارة الرئيس كارتر لمصالح المجمع الصناعي ـ العسكري واستخفافها مقارنة ،

الرئيس كارتر وامتنان البنتاغون ...

بالقضايا الاجتماعية الملحة في المجتمع الاميركي . فبينما تقرر زيادة ميزانية الدفاع التي تمثل ٢٥ بالمائة من مجمل انفاق الحكومة الفدرالية ، وهي نسبة عالية جدا ، تقرر تخفيض الانفاق المحلي ، وخاصة في المجال الاجتماعي . وكان كارتر قد اوضح بان البرامج الداخلية والبرامج الاجتماعية خاصة ، ستواجه تاجيلات وتأخيرات ، بحجة ضرورة تخفيض الانفاق الحكومي . وليس العسكريون ومصالح المجمع العسكري ـ الصناعي الاميركي ، ببعيدين عن هذا القرار . فقد اعلنت مصادر في الادارة الاميركية ان وزارة الدفاع كانت ممتنة من الرئيس كارتر امتنانا خاصا ، لانه قرر سحب حوالي ١٥ بليون دولار من النمو الطبيعي لسلسلة من البرامج الاجتماعية والمحلية ، وذلك بحجة ان هذا التخفيض في الانفاق في هذين المجالين ، امر ضروري لمنع العجز في ميزانية السنة المالية ١٩٧٩ (التي تبدأ في ١ تشرين اول ـ ١٩٧٩) من تجاوز مبلغ ٣٠ بليون دولار ...

ومن بين الاسباب الكامنة خلف هذه الزيادة التي تتم على حساب البرامج الاجتماعية : ١ ـ التزام ادارة كارتر بتعزيز حلف الاطلسي ، والذي ينص ايضا على زيادة الانفاق العسكري ثلاثة بالمائة اكثر من نسبة التضخم ، وتعزيز مواقع اليمين المحافظ في الكونغرس الاميركي وسيطرة الاتجاه الموالي للبنتاغون في اوساط الليبراليين فيه بفعل نفوذ المجمع الصناعي ـ العسكري ، ورغبة ادارة كارتر في تسكين « مخاوف » المحافظين بزيادة الانفاق الدفاعي امام احتمال اتفاق مع الاتحاد السوفياتي حول الحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية .

وتسجل ميزانية وزارة الدفاع في السنة الجديدة القادمة ، زيادة بارزة في الانفاق العسكري . فالميزانية الكاملة الجديدة ستتراوح بين ١٢٥ بليون دولار و ١٢٦ بليون دولار ، مقابل ١٢٦ بليون دولار قيمة ميزانية وزارة الدفاع لهذه السنة (وكانت هذه الميزانية قد خفضت الى ١٢٤٫٥ بليون دولار بسبب الفيتو الذي وضعه الرئيس كارتر على حاملة الطائرات ذات المحرك النووي التي كان الكونغرس قد طلبها للبنتاغون) .

وبحسب مصادر مطلعة في واشنطن ، فان الميزانية الدفاعية الجديدة ستتضمن ١٫٦ بليون دولار لشراء حاملة طائرات ، و ٣٦٠ مليون دولار لشراء ١٤٥ طائرات هليكوبتر للقوات الاميركية في اوروبا ، و ١٫٦ بليون دولار لشراء ١٧٥ طائرة مقاتلة من طراز اف ـ ١٦ ، وبليون دولار لشراء ٦٠ طائرة مقاتلة سوبر سونيك ، من طراز اف ـ ١٥ .

ويتضح من هذه الارقام الحديثة التناقض بين الوعود التي يقطعها مرشح الرئاسة الاميركية قبل ان يصل الى البيت الابيض ، وبين ما تفرضه في النهاية المتطلبات العسكرية لقائدة المعسكر الامبريالي في العالم . لقد تعهد كارتر خلال حملته الانتخابية بتخفيض نفقات البنتاغون بنسبة ٥ بلايين الى ٧ بلايين دولار سنويا . ومع ذلك فان الارقام الاخيرة تشير الى ازدياد انفاق البنتاغون ، وبفارق لا يقل عن ٩ بلايين دولار . بل وان هذه الزيادة تتم على حساب البرامج الاجتماعية والمحلية الاخرى ، في انحياز صريح الى البنتاغون ومصالح المجمع الصناعي ـ العسكري وتجاهل اكثر صراحة لحاجات اجتماعية ملحة بالنسبة للملايين من الاميركيين .

● كيف يحمي الشاه نفسه من الاغتيال ...

□ رغم ان الاحداث في ايران ضد حكم الشاه قد اثارت اهتمام الاوساط المعنية بمصير الشاه ، الا ان مصادر استخبارية قد اكدت ان النظام الامين لحماية الشاه على درجة من التعقيد ويأخذ في عين الاعتبار اصغر التفصيلات ، الامر الذي يجعله هدفا صعبا لاية محاولة اغتيال . على سبيل المثال ، عندما يذهب الشاه للتزلج على الثلج يكون من حوله دائما ، ستة متزلجين اخرين يرتدون ثياب التزلج ذاتها بحيث يبدو كل واحد منهم وكأنه الشاه ... وعندما ينتقل الشاه بطائرة هليكوبتر فان اسطولا من خمس طائرات مماثلة تطير ثانية ، وهكذا دواليك ، تليها اخرى تقوم بنفس المناورة ، ثم تهبط الثالثة او الرابعة ، وينزل منها الشاه (!) .

● اغتيال الجنرال خادمي

وجد الجنرال « المتقاعد من سلاح الجو » علي محمد خادمي ، مقتولا من اصابته بالرصاص ، امام فيلته خارج طهران . والجنرال خادمي كان مديرا لشركة « طيران ايران » . وقد كان واحدا من الذين طردهم الشاه من مناصب رفيعة لاعطاء مصداقية للوعد الذي قطعه بمحاربة الفساد والقيام بحملة تطهير ، كمحاولة لتسكين الانتفاضة الشعبية المعادية له .

لقد وصفت الحكومة مقتل خادمي بانه انتحار . ولكن عائلة خادمي تقول بان الرصاص قد اطلق عليه ، بعدما نادت عليه مجموعة من الشبان طلبت ان تتحدث اليه ، وخرج ليرى ما تريده ... وقد اعرب ديبلوماسيون في طهران عن تخوفهم من ان يكون اغتيال خادمي بداية لسلسلة اغتيالات في حملة ضد رجالات الحكم الشاهنشاهي .

● هراوات وقنابل غاز ...

وافقت وزارة الخارجية الاميركية على رخص لبيع قنابل الغاز والهراوات الخاصة لقمع اعمال الشغب ، الى ايران . وتحدث الفين كوتريل من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية لجامعة جورجتاون الاميركية عن احتمال سقوط الشاه ، فقال : ان الولايات المتحدة قد عهدت بسياستها الى مملكتين كبيرتن . فاذا ما سقط نظام حكم الشاه سيكون من المشكوك فيه جدا ان يستطيع نظام الحكم السعودي ان يستمر وحده . ان المنطقة كلها كقطعة موزاييك يمكن ان تنهار في اي وقت ...

زائير

مشروع انقاذ غربي لتدعيم نظام موبوتو

وافقت الدول الغربية الرئيسية في الاسبوع الماضي ، على التزامات ضخمة لتدعيم نظام حكم الرئيس موبوتو في زائير . وتتضمن هذه الالتزامات تقديم مساعدات وقروض ضخمة مشروطة لكينشاسا لمساعدة النظام على استعادة قواه المنهارة نظرا للاهمية الاقتصادية والسياسية التي يمثلها نظام موبوتو بالنسبة للمصالح الاستغلالية والاستراتيجية للغرب الامبريالي في ذلك الجزء من القارة .

لقد تم التوصل الى اتفاقية تمويل زائير في السلسلة الثانية من الاجتماعات التي تعقدها الدول الغربية الرئيسية تحت رعاية الحكومة البلجيكية ، لانقاذ نظام حكم موبوتو الزائيري . وقد اتفقت هذه الدول على اعطاء الضوء الاخضر لصندوق النقد الدولي لتقديم قرض ضخم لزائير في السنة الجديدة القادمة . وسيقوم صندوق النقد الدولي بتقديم هذا القرض من اجل ان يقلص الرئيس موبوتو العجز الضخم والمتزايد في ميزان مدفوعات زائير ، الذي يتسبب في شل البلاد . ورغم السرية التي احيطت بها نتائج « مؤتمر زائير » الذي كانت تنعقد جلساته في بروكسل ، الا انه علم بان قيمة القرض ستكون حوالي بليون دولار .

والجدير بالذكر ان صندوق النقد الدولي قد بعث بخمسة من اعضائه الى البنك المركزي الزائيري من اجل الاشراف والمساعدة في السيطرة على المداخيل من العملة الصعبة ووضع القيود على عمليات استيراد يعتبرها الصندوق غير ضرورية ... (!) ـ وهذا الدور المسيطر هو جزء من الشروط المرفقة مع القرض الذي سيقدمه الصندوق للنظام الزائيري . ورغم عدم توفر التفاصيل بصورة رسمية ، الا ان التقارير الصحافية الغربية تتحدث عن شروط تستهدف تخفيض نسبة الزيادة في الانفاق الحكومي الداخلي ، والتخفيض مرة اخرى لقيمة العملة الزائيرية ، « زائير » ، والتي كانت الحكومة قد اقدمت على تخفيضها في اوائل هذا الشهر ، وبنسبة ٤٠ بالمئة مقابل الدولار ...

وبالاضافة الى القرض الذي سيقدمه صندوق النقد الدولي في اوائل السنة القادمة والذي سيتم التفاوض حوله في واشنطن ، فان البنك الدولي بدوره قد وضع ترتيبات طويلة الاجل لتقديم مساعدات تنمية لزائير ، وخاصة لحل مشكلات الانتاج الزراعي المتدهور . كذلك ،ورغم ان الولايات المتحدة وبلجيكا والوفود الاخرى الى المؤتمر ، لم تتحدث بالارقام ، الا ان المجموعة قد وافقت على تقديم مساعدات غذائية وادوية وقطع غيار بقيمة ٥٠ مليون دولار اخرى ، اضافة الى تمويلات اخرى على المدى القصير ، ولمدة ثلاثة اشهر . وكان المؤتمر الاول حول زائير في حزيران الماضي ، قد وافق على تقديم مساعدات من هذا النوع

موبوتو : عمليات الانقاذ الغربية مستمرة

وبقيمة ٥٠ مليون دولار ، من كل من الولايات المتحدة ، فرنسا ، بلجيكا ، المانيا الغربية وبريطانيا ـ وذلك برغم ان الرئيس موبوتو كان قد طلب مساعدات بقيمة ١٢٠ مليون دولار . وقد كشف مصدر غربي مطلع آن رفض طلب موبوتو كان يعود الى اكثر من سبب : عدم امكانية نظام الحكم الزائيري والمعروف بعجزه وفساده عن استيعاب هذا القدر من المساعدات وتوزيعها حيث يجب ، وتحول التزويدات النادرة كالادوية على سبيل المثال ، الى السوق السوداء !

ان المؤتمرين الغربيين حول زائير اللذان انعقدا من بعد حرب اقليم شابا الثانية والتدخل العسكري الغربي لانقاذ القوات الزائيرية من هزيمة محققة على يد الثوار ، وبرامج المساعدات والقروض التي اقرتها الدول الغربية الخمس ، تظهر مدى اهتمام الغرب باعادة تقوية نظام حكم موبوتو وتحويله الى نظام حصين للمعسكر الغربي الامبريالي . فالغرب لم يرسل قواته للتدخل في القتال في اقليم شابا لانقاذ القوات الزائيرية وسحق الانتفاضة الثانية فيه ضد نظام موبوتو ، ليتركه يتعرض الى ضربة اخرى مماثلة . والالتزامات الاخيرة لمساعدة هذا النظام هي بمثابة استمرار لذلك التدخل لضمان بقاء نظام حكم موبوتو الموالي للغرب ، وبالتالي ضمان الوضع الملائم لهدفين اساسيين للمعسكر الامبريالي :

١ ـ مواصلة استغلال مناجم النحاس والكوبالت ـ المعدن النادر الذي تضاعف سعره اربع مرات في الاشهر الاخيرة .

٢ ـ اعتبار زائير بنظامها المعادي للشيوعية ، مشروع حاجز محصن ضد حركة التحرر الوطني الافريقية في ذلك الجزء من القارة المدعومة من المعسكر الاشتراكي ، وضد اية نشاطات دعم مباشر من كوبا لها . وبرامج المساعدات التي اقرتها الولايات المتحدة وحليفاتها الاوروبيات الاربعة هي مقدمة لتحقيق هذا المشروع .